◆ جلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان الحكمة والسلام طيب الله ثراه

السياسة الخارجية العمانية .. أسس ومنطلقات ثابتة لجلالة السلطان الراحل قابوس بن سعيد - طيب الله ثراه -

السلطان هيثم بن طارق سلطان عُمان يؤكد على ثبات السياسة الخارجية للسلطنة المرتكزة على حسن الجوار والحفاظ على الثوابت العربية والصداقة مع كافة الدول

منذ انطلاق مسيرة النهضة العمانية الحديثة بقيادة السلطان الراحل قابوس بن سعيد بن تيمور - طيب الله ثراه - دخلت عمان مرحلة جديدة ومجيدة في تاريخها، تقوم على رؤية استراتيجية، شاملة ومتكاملة، لبناء حاضر زاهر ومستقبل واعد لعمان شعبًا ومجتمعًا ودولة، في كل المجالات وعلى مختلف المستويات، سواء على الصعيد الداخلي أو على مستوى علاقاتها مع الدول والشعوب الشقيقة والصديقة في المنطقة وعلى امتداد العالم من حولها.

وهو ما أكد عليه جلالة السلطان هيثم بن طارق سلطان عُمان على استمرار ثبات السياسة الخارجية للسلطنة والتي ترتكز على حسن الجوار والحفاظ على الثوابت العربية والصداقة مع كافة الدول والشعوبولأن سلطنة عمان دولة ضاربة بجذورها في التاريخ، وطالما لعبت دورًا حيويًا، وحضاريًا مؤثرًا في حقب التاريخ المتتابعة، فإن الرؤية الثاقبة لجلالة القائد الراحل - رحمة الله عليه - تفاعلت فيها الخبرة الثرية للتاريخ العماني وطبيعة الموقع الاستراتيجي للسلطنة، وآمال الحاضر المتمثلة في بناء دولة عصرية تنعم بالسلام والأمن والاستقرار وتحقيق حياة أفضل للشعب العماني، والتطلع الى أن يعم السلام والأمن والاستقرار منطقة الخليج، وعلى الصعيدين الاقليمي والدولي، لتنعم كل شعوب المنطقة ودولها بالاستقرار والسلام والرخاء.

ومن هذا المنطلق للسلطان الراحل قابوس بن سعيد أكد - رحمه الله - في إحدى خطبه قائلا: لقد أثبت النهج الذي اتبعناه في سياستنا الخارجية خلال العقود الماضية جدواه وسلامته بتوفيق من الله ونحن ملتزمون بهذا النهج الذي يقوم على مناصرة الحق والعدل والسلام والأمن والتسامح والمحبة والدعوة إلى تعاون الدول من أجل توطيد الاستقرار وزيادة لنماء والازدهار ومعالجة أسباب التوتر في العلاقات الدولية بحل المشكلات المتفاقمة حلا دائما وعادلا يعزز التعايش السلمي بين الامم ويعود على البشرية جمعاء بالخير العميم-. وبحكمة وبعد نظر وقدرة على قراءة الأحداث والتطورات الاقليمية والدولية وتقاطعات المصالح في هذه المنطقة الحيوية من العالم، وضع العاهل الراحل - عليه رحمة الله - منطلقات وأسس السياسة العمانية، داخليًا وخارجيًا وفي علاقات السلطنة مع الأشقاء والأصدقاء، على قاعدة صلبة هي العمل من أجل تحقيق السلام والأمن والاستقرار، ليس فقط على الصعيد الداخلي، ولكن أيضا على الصعيدين الاقليمي والدولي، انطلاقا من أن السلام والامن والاستقرار هي ضرورات لا غنى عنها للبناء والتنمية وصنع حياة أفضل، وتكريس كل الجهود لتحقيق المصالح المشتركة والمتبادلة مع الأشقاء والأصدقاء على كل المستويات.

وقد أكد جلالته - طيب الله ثراه - منذ سنوات عديدة -أن السلطنة دولة سلام، تسعى اليه وتعمل من أجل تحقيقه ولا تتردد في بذل كل ما يمكنها من أجل هذه الغاية النبيلة، التي تتطلع اليها كافة شعوب المنطقة والعالم من حولها، وفي مقدمتها الشعب العماني، الذي مدّ جسور التجارة والمودة والصداقة مع كثير من شعوب المنطقة والعالم من حوله، شرقا وغربا منذ آلاف السنين-.

وفي الوقت الذي تم فيه بناء ركائز دولة عمانية فتية، تقوم على حشد كل طاقات الشعب العماني، وعلى المشاركة الواسعة لأبناء الوطن في صياغة وبناء التنمية الوطنية، والسير قدما لتحقيق الأهداف والأولويات الوطنية، وفق خطط وبرامج التنمية في مختلف المجالات من ناحية، والعمل على بناء القدرات العمانية للحفاظ على مكتسبات النهضة المباركة من ناحية ثانية، وهو الذى كان يتواصل فيه العمل برعاية مباشرة ومتواصلة من جانب جلالته - عليه رحمة الله - فإن العمل الجاد والمخلص من أجل تحقيق السلام والأمن والاستقرار في الخليج والمنطقة العربية، بل وعلى مستوى العالم شكل جوهر السياسة الخارجية العمانية والركيزة التي انطلقت منها مواقف السلطنة ورؤيتها وتعاملها مع مختلف التطورات الخليجية والعربية والاقليمية والدولية، ليس فقط لأن السلطنة ليس لها أعداء، وليست لديها خلافات ولا صراعات مع أي طرف آخر ، ولكن أيضا لأنها تسعى الى بناء صداقات وعلاقات طيبة تقوم على التعاون المثمر والمصالح المتبادلة مع مختلف الدول الشقيقة والصديقة وعلى امتداد العالم أجمع. ومن أهم الكلمات التي أكد عليها جلالته - رحمه الله - في هذا الجانب كلماته المشهورة:-أريد أن أنظر الى خارطة العالم ولا أجد بلدا لا تربطه صداقة بعمان-.

وفي هذا الإطار اتسمت سياسات السلطنة ومواقفها بالوضوح والصراحة والشفافية، في التعامل مع مختلف المواقف والتطورات، خليجية وعربية ودولية، سواء على المستوى الثنائي، أو المتعدد الأطراف، أو الجماعي.

ولأن ذلك ظل ملمحا ثابتا ومستمرا، في مختلف المواقف والظروف، التزاما وارادة ورغبة في القيام بكل ما يمكن لتحقيق السلام والاستقرار لدول وشعوب المنطقة والعالم من حولها، فإنه ليس مصادفة أن تحظى القيادة الحكيمة للسلطان الراحل قابوس بن سعيد بن تيمور - طيب الله ثراه - بتقدير إقليمي ودولي واسع النطاق على مستوى قيادات العالم وشعوبه، وأن تحظى الدبلوماسية العمانية بثقة الجميع وتقديرهم ، بل وأن تكون السلطنة طرفا فاعلا في كل الجهود الخيرة التي تسعى من أجل حل المشكلات الخليجية والاقليمية.. وغيرها على امتداد العقود الماضية، وأن تكون السلطنة مقصدا للعديد من قيادات المنطقة والعالم للتشاور وتبادل الرأي مع السلطان الراحل قابوس بن سعيد بن تيمور - رحمة الله عليه - وأن تحتضن السلطنة جهودا عديدة، معلنة وكثير منها غير معلن، للعمل على تقريب المواقف وتجاوز الخلافات بين الأطراف المعنية بمشكلات عديدة، خليجية وعربية واقليمية ودولية، وهو ما حظي بتقدير كبير على مستويات عديدة والأمثلة في هذا المجال أكثر من أن تحصى. وبينما انطلقت السياسة والمواقف العمانية من مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام سيادتها، ورفض التدخل على أي نحو في الشؤون الداخلية العمانية، والإلتزام بمبادئ الحق والعدل والانصاف في إطار الإنتماء العربي والإسلامي، وحل المنازعات بالطرق السلمية، والعمل على الأخذ بسبل الحوار الإيجابي، والعمل على تعزيز المصالح المشتركة والمتبادلة مع الدول الشقيقة والصديقة، ودعم الجهود الطيبة التي تقوم بها المنظمات الإقليمية والدولية وخاصة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة .. وغيرها من المنظمات الأخرى، العاملة من أجل السلام والتعاون بين الدول والشعوب، فإن السلطنة رفضت دوما مختلف صور الإستقطاب في المنطقة إقليميا ودوليا، ادراكا منها لحقيقة أن ذلك لا يسهم في حل المشكلات والخلافات، وسعت بدلا من ذلك من أجل إتاحة الفرص، لتحقيق قدر أكبر من التفاهم والفهم والإدراك الصحيح للمواقف بين الاطراف المختلفة بشأن قضية أو أخرى، يقينا منها من أن الفهم الصحيح للمواقف من شأنه أن يسهم في تقصير المسافات، وفي بناء الجسور بين الأطراف المختلفة.

وقد أكد جلالته - رحمه الله - وهو يرسم هذه العلاقات قائلا:-لقد اعتمدنا دائما في سياستنا الخارجية ثوابت أساسية ومبادئ رئيسية تتمثل في حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير واحترام القوانين والأعراف الدولية ودعم التعاون بين الدول وتعزيز فرص الحوار فيما بينها تعبيرا عن قناعتنا بأن حل الخلافات بروح الوفاق والتفاهم إنما هو سلوك حضاري يؤدي إلى نتائج أفضل وأدوم-. وقد أدى ذلك إلى أن تضطلع السلطنة، في حالات كثيرة، بدور وأن تبذل مساعيها الحميدة، التي نجحت في مرات كثيرة في حل مشكلات كانت بمثابة تهديد للأمن والاستقرار إقليميا ودوليا.

ومع أن السلطنة لا تبحث عن دور في هذا المجال، إلا أنها تستجيب عادة عندما تطلب منها الأطراف المعنية القيام بدور، ثقة منهم في جديتها وإخلاصها وحرصها على تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، ويقينا أيضا بأن السلطنة لا تستغل جهودها الخيرة لتحقيق مصلحة ذاتية، ولا توظفها من أجل أجندة خاصة، لسبب بسيط هو أنها يهمها أن يعم السلام والأمن والاستقرار والوئام بين دول وشعوب المنطقة، وأنها لم تقم أبدا ببناء علاقات مع طرف على حساب أطراف أخرى، لأن علاقاتها مع الجميع طيبة في إطار اولويات السياسة والمصالح العمانية على المستويات المختلفة. ولم تكن مواقف وممارسات السلطنة وتعاملها مع مختلف التطورات، خليجية وعربية وإقليمية ودولية على إمتداد السنوات الماضية وحتى الآن سوى انعكاس للمنطلقات والأسس الثابتة للسياسة العمانية، وعلى قاعدة أن السلطنة دولة مستقلة ذات سيادة وتدير علاقاتها مواقفها بما يحقق مصالحها الوطنية ودون الإضرار بمصالح الدول الأخرى، بعيدا عن أية ضغوط أو تأثيرات، خاصة وأن أحداث الماضي القريب والبعيد قد أكدت سلامة مواقف السلطنة وبعد نظرها بل وأهميتها لدول المنطقة من حولها، وذلك في كثير من المواقف ولو بعد سنوات.

◆ جلالة السلطان قابوس طيب الله ثراه خلال استقباله سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر الشقيقة في إحدى زياراته للسلطنة

» سلطنة عُمان ملتزمة بنهج مناصرة الحق والعدل والسلام والتسامح والمحبة وتوطيد والاستقرار بين دول وشعوب المنطقة

» الجهود الخيرة العُمانية دوماً تحظى بتقدير اقليمي ودولي واسع على مستوى قيادات العالم وشعوبه

والمؤكد أن ما تتعرض له المنطقة، وما تمر به خليجيا وعربيا واقليميا من اضطراب وتحديات يزيد من أهمية وضرورة العمل وبذل الجهد الجاد والمخلص من جانب السلطنة، لحل لخلافات والتقريب بين المواقف وتحقيق الفهم والادراك الصحيح للمواقف بين الأطراف المعنية، وصولا إلى السير على طريق الحل السلمي للأوضاع التي تعانيها أكثر من دولة عربية شقيقة، الحمد لله تسجل السياسة العمانية الواضحة والصريحة الكثير من النجاحات في هذا المجال، بفضل حكمة وبعد نظر السلطان الراحل قابوس بن سعيد بن تيمور - طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه.

كما أن السياسة الخارجية التي تتبعها سلطنة عُمان ساهمت في الحد من التأثير السلبي للتحديات التي تواجهها على مسار التخطيط التنموي، في ظل ثبات الأولويات الوطنية للتنمية.

كما أدت الظروف التي تمر بها المنطقة العربية إلى تشجيع السلطنة للجوء إلى مصادر أخرى لتمويل الخطط التنموية من خلال تحفيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية واعتمادها على التوسع في استخدام أدوات الثورة الصناعية الرابعة، والذكاء الاصطناعي، وقواعد البيانات الضخمة، لتحقيق التحول الرقمي لدعم عملية التخطيط، علاوة على الاتجاه إلى التخطيط والتمويل والإدارة بالنتائج.

كما أن التوجهات المستقبلية التي تسعى السلطنة إلى تبنيها في إطار تنفيذ -رؤية عمان ٢٠٤٠- تشتمل في الخطة الخمسية العاشرة، التي تعتبر أول خطة تنفيذية لتحقيق هذه الرؤية، وضرورة وجود جهة معنية بمتابعة وتقييم وتحقيق الرؤية، ومواءمة التشريعات والقوانين الاقتصادية واللوائح الخاصة بها مع الرؤية والإسراع بها، ومواءمة الاستراتيجيات القطاعية المعتمدة، والتي هي في طور الإعداد مع توجهات وأهداف -رؤية عمان ٢٠٤٠-، ووجود قدرات وطنية مؤهلة بمهارات المستقبل مواكبة للمتغيرات العالمية والثورات الصناعية، والعمل على تنفيذ برامج التحول الوطني، والمبادرات المقترحة التي تم التوافق حولها من قبل لجان الرؤية القطاعية واللجنة الرئيسية للرؤية، والتي تشكل أولوية وطنية يتم التركيز عليها خلال العشرين سنة القادمة ومن بين اهم أحد الأهداف الرئيسية التي تضمنتها رؤية السلطنة نص على وجود هوية اقتصادية فريدة تتكامل مع سلاسل الإنتاج والخدمات العالمية تحت مسمى القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي.

وقد تمت صياغة -رؤية عُمان ٢٠٤٠- بمنهجية تشاركية واسعة، حيث تم تشكيل عدد من اللجان من ممثلي الحكومة ومجلس عُمان، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، والمواطنين من أهل الخبرة والمعرفة والاختصاص، كما أطلق حوار مجتمعي موسع شارك فيه ممثلون من مختلف القطاعات والمحافظات وممثلو المؤسسات والهيئات الأكاديمية، والإعلاميون .. وغيرهم، وبحضور فئات ممثلة للمرأة، والشباب، وذوي الاحتياجات الخاصة، والطلبة من مختلف المستويات، إضافة إلى مجموعة من المقيمين بالسلطنة.

وتتضمن-رؤية عمان ٢٠٤٠-التوجه الاستراتيجي والأهداف الاستراتيجية للأولويات المختلفة، ويتم تضمين السياسات والبرامج والمبادرات في خطة التنمية الخمسية العاشرة بمنهجية تشاركية وبشكل توافقي، كما تتضمن الرؤية بعض الأهداف الخاصة بتعزيز بيئة العمل ومناخ الاستثمار، بما يضمن بيئة أعمال تنافسية وجاذبة للاستثمار تمارس فيها الحكومة الدور التنظيمي المقترن بكفاءة وسلاسة إدارية ناجحة وتعزيز قطاع المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتتضمن محورا، بحيث يكون منتجا ومتنوعا وقائما على الابتكار وتكامل الأدوار وتكافؤ الفرص.